صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

كلمة

معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي،

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

في افتتاح الدورة

حول

"استراتيجيات إدارة الدين وتنمية أسواق الدين في الدول العربية"

بالتعاون مع

مجموعة البنك الدولي

أبوظبي

21 – 25 ابريل 2019

حضرات الأخوات والأخوة

يسعدني أن أرحب بكم أجمل ترحيب في افتتاح دورة **"استراتيجيات إدارة الدين وتنمية أسواق الدين في الدول العربية"** التي يعقدها معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي. آملاً أن تسهم الدورة في إثراء وتعميق خبراتكم في هذا المجال الذي بات يكتسي أهمية متزايدة في تحقيق الاستدامة المالية الرامية إلى الاستقرار.

لا يخفى عليكم الأهمية المتزايدة لتطوير عمليات إدارة الدين العام وتنمية أسواق الدين المحلية والارتقاء باستراتيجيات إدارة الدين العام على المدى المتوسط والبعيد، على ضوء تنامي الاحتياجات التمويلية للدول العربية من جهة والحاجة من جهة أخرى إلى وضع إطار للسياسة المالية، بما يهدف في النهاية إلى زيادة فعالية كل من الإيرادات وضبط النفقات. لا شك أن لهذا تأثير مباشر على السياسات الاقتصادية الكلية التي تنتهجها الدولة كما تؤثر على سلامة واستقرار نظامها المالي.

حضرات الأخوات والأخوة

تركز الدورة التدريبية على أساسيات وضع أهداف واضحة وكمية لمؤشرات الدين، وآلية التنسيق بين السلطات القائمة على إدارة عمليات الدين العام، مع مراعاة الإطار المؤسسي لإدارة الدين العام من تحليل وتسجيل للبيانات وتحليل لمخاطر محفظة الدين، أخذاً بالاعتبار الالتزامات العرضية التي قد تواجه الحكومة، وإعداد استراتيجية واضحة لإدارة منظومة الدين العام، الامر الذي يشجع على جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل توافر البنية التحتية اللازمة وبالتالي تقليل تكلفة الاقتراض وتسهيل تمويل الفرص الاستثمارية مما يؤدي إلى تحسين النشاط الاقتصادي والنمو.

كما تستهدف الدورة الاطلاع على أساسيات الادارة الفعّالة للدين العام، بحيث يأخذ الإطار العام لسياسات إدارة الدين في الاعتبار، الشفافية والتنسيق بين السلطات المعنية وتأطير مباديء الحوكمة، والافصاح وإتاحة المعلومات الممكنة للنشر، وتحليل عناصر التكلفة والمخاطر، وتنمية الأسواق المحلية، والتفاعل مع توجّهات السوق ومؤشرات الأداء الاقتصادي.

كذلك تسلط الدورة الضوء، على متطلبات تطوير سوق نشطة للأوراق المالية الحكومية، من حيث تنظيم إصدارات الأوراق المالية الحكومية ذات الآجال المختلفة لتكوين منحنى عائد مرجعي، ومراعاة التنوع في الأدوات المالية المطروحة وفي قاعدة المستثمرين، وتعزيز دور صانعي السوق، ودعم وتنظيم الإصدارات في السوق الأولي. كما يشمل ذلك، دعم التواصل مع المستثمرين والمتعاملين في السوق.

حضرات الأخوات والأخوة

إن الدورة ثرية بالمواضيع ذات العلاقة في وضع الإطار اللازم للاستدامة المالية، عليه سيتم التركيز في الدورة على العديد من المحاور أهمها:

- مؤشرات التعرض لمخاطر الدين وطرق احتسابها.
- سياسات تنمية أسواق الدين والبنية التحتية.
- دور الصكوك الاسلامية في التمويل.
- الإطار التنظيمي لإدارة الدين العام.
- كيفية إعداد استراتيجية الدولة لإدارة الدين العام بما تتضمنه من عناصر التكلفة والمخاطرة، مع استعراض لبعض تجارب من دولنا العربية ودول العالم.
- إضافة إلى التدريب العملي على اعداد الاستراتيجية متوسطة الأجل للدين العام.

في الختام، أودّ أن أتقدم للبنك الدولي الذي يشارك الصندوق في العديد من أنشطته، بالشكر والامتنان لتعاونه مع معهد السياسات الاقتصادية لإثراء هذه الدورة، وعلى التعاون المثمر متطلعاً لدورات قادمة مشتركة وانتهزها مناسبةً لأتقدم للخبراء المميزين من البنك الدولي والصندوق بالشكر أيضاً. وأود أن أشجعكم على اغتنام هذه المناسبة للاستفادة من تجارب دولكم المختلفة واستطلاع تجارب دول العالم مما يعظم الفائدة من هذه الدورة.

أتمنى لكم دورة موفقة وإقامة طيبة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إ ك / ل ص